جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

آليات التسوية حيال ترسيم البحر الاقليمي- دراسة في النزاع العراقي الكويتي أنموذجاً

رسالة تقدم بها الطالب

محمد خليل عبد الرضا

إلى معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف

أ.د محمود خليل جعفر

١٤٤٦ هـ
٢٠٢٥م

﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

صدق الله العظيم

آية (١٤) سورة النحل

الإهداء

إلى والدي العزيز اطال بعمره ..

إلى والدتي الحبيبة اطال الله بعمرها ..

الذين كانوا عوناً وسنداً لي..

إلى أخوتي الاعزاء

وجميع الأصدقاء والزملاء ممن ساندوني في هذه المرحلة

أهدي هذا الجهد المتواضع ..

شكر وعرفان

الحمد لله ابداً دائماً سرمداً يزيد ولا يبيد، لك الحمد والشكر يا الله كما تحب وترضى، والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين، رسولنا ونبينا نبي الرحمة، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

وإذ وفقت في إتمام هذا العمل بفضل الله اولاً، واجبٌ عليّ ان أتقدم بالشكر والامتنان لمن ساعدوني على طول هذا الطريق، نصحاً وعلماً وارشاداً، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمود خليل جعفر لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولم يبخل عليّ طوال سنة من البحث بعلمٍ او معرفة وقد كان سنداً وعوناً في كتابة هذا البحث بتوجيهاته السديدة، وآرائه القيّمة، فله جزيل الشكر والامتنان، واسأل الله أن يلازم التوفيق والنجاح دربه في مسيرته العلمية والعملية.

كذلك أتوجه بالشكر والتقدير والثناء على مؤسسة بحر العلوم المتمثلة بأمينها العام الدكتور السيد محمد بحر العلوم المحترم، وعميد معهد العلمين للدراسات العليا الدكتور زيد عدنان العكيلي، لدورها الرائد والمتميز في مجال الدراسات العليا في وطننا الحبيب.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان الى أساتذتي في المرحلة التحضيرية، الأستاذ الدكتور صعب ناجي عبود، الدكتور علي كاشف الغطاء، الدكتور حيدر كاظم عبد علي، الدكتور خالد دحام المعموري، الدكتورة نجلاء مهدي محسن والدكتور محمد رحيم، الذين تعلمنا على أيديهم الكثير طيلة سنوات الدراسة ولم يبخلوا علينا بكلمة وكان لهم الفضل فيما وصلنا إليه اليوم.

والى لجنة المناقشة من الأساتذة الافاضل، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، لتفضلهم بقراءة الرسالة وتدقيقها ومناقشتها بغية تصويبها والارتقاء بها سائلين المولى عز وجل أن يمن عليه بالصحة والعافية ودوام التوفيق والنجاح.

وختاماً، اشكر زملائي واصدقائي جميعاً ممن رافقوني طيلة فترة الدراسة وكانوا خير رفاق، وأشكر كل من وقف بجانبي وساعدني في إتمام هذا العمل، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
	المقدمة:	١-٤
	الفصل الأول: مفهوم البحر الإقليمي في القانون الدولي	٥-٦٠
	المبحث الأول: مفهوم البحر الإقليمي وطبيعته القانونية	٦-٢٢
	المطلب الأول: تعريف البحر الإقليمي وتطوره التاريخي	٦-١٥
	الفرع الأول: تعريف البحر الإقليمي	٦-١١
	الفرع الثاني: التطور التاريخي لمدى البحر الإقليمي	١١-١٥
	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للبحر الإقليمي والاستثناءات على سيادة الدولة الساحلية	١٥-٢٢
	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للبحر الإقليمي	١٥-١٨
	الفرع الثاني: الاستثناءات على سيادة الدولة الساحلية	١٨-٢٢
	المبحث الثاني: حدود البحر الإقليمي وتسوية المنازعات المتعلقة به	٢٣-٤٠
	المطلب الأول: خط الأساس والحالات الاستثنائية في تحديده	٢٤-٣٤
	الفرع الأول: خطوط الأساس العادية والمستقيمة	٢٤-٢٩
	الفرع الثاني: الحالات الاستثنائية في تعيين خط الاساس	٢٩-٣٤
	المطلب الثاني: التسوية السلمية المتعلقة بالحدود البحرية والاستثناءات عليها	٣٤-٤٠
	الفرع الأول: التسوية السلمية لمنازعات الحدود البحرية ووسائلها	٣٥-٣٧
	الفرع الثاني: التسوية الإلزامية للنزاعات المتعلقة بحقوق الدولة الساحلية وولايتها على المناطق البحرية والاستثناءات	٣٨-٤٠
	المبحث الثالث: الخليج العربي بحر شبه مغلق تكثر فيه الجزر	٤٠-٦٠
	المطلب الأول: البحار المغلقة وشبه المغلقة وحالة الخليج العربي	٤١-٥١
	الفرع الأول: البحار المغلقة وشبه المغلقة	٤٢-٤٦
	الفرع الثاني: الخليج العربي بحر شبه مغلق	٤٧-٥١
	المطلب الثاني: الجزر في الخليج العربي	٥١-٦٠
	الفرع الأول: التعريف بالجزر	٥١-٥٦
	الفرع الثاني: الجزر في الخليج العربي	٥٦-٦٠
	الفصل الثاني: آليات تسوية منازعات الحدود البحرية	٦١-١٠٧

	المبحث الأول: الاليات الدبلوماسية في تسوية منازعات الحدود البحرية	٦٢-٧٦
	المطلب الأول: المفاوضات والمساعي الحميدة كآليتين لتسوية منازعات الحدود البحرية	٦٢-٧٠
	الفرع الاول: المفاوضات كألية لتسوية منازعات الحدود البحرية	٦٢-٦٧
	الفرع الثاني: المساعي الحميدة كآلية لتسوية منازعات الحدود البحرية	٦٧-٧٠
	المطلب الثاني: الوساطة والتوفيق كآليتين لتسوية منازعات الحدود البحرية	٧٠-٧٦
	الفرع الاول: الوساطة كآلية لتسوية منازعات الحدود البحرية	٧١-٧٣
	الفرع الثاني: التوفيق كآلية لتسوية منازعات الحدود البحرية	٧٣-٧٦
	المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية منازعات الحدود البحرية	٧٦-٨٨
	المطلب الاول: دور الأمم المتحدة	٧٧-٨٣
	الفرع الاول: دور مجلس الامن الدولي في تسوية نزاعات الحدود البحرية	٧٧-٨٠
	الفرع الثاني: دور الجمعية العامة للأمم المتحدة	٨٠-٨٣
	المطلب الثاني: دور جامعة الدول العربية في تسوية منازعات الحدود البحرية	٨٣-٨٨
	الفرع الاول : دور الأمين العام لجامعة الدول العربية في تسوية منازعات الحدود البحرية	٨٣-٨٥
	الفرع الثاني : دور مؤتمرات القمة العربية في تسوية منازعات الحدود البحرية	٨٥-٨٨
	المبحث الثالث: الاليات القضائية في تسوية منازعات الحدود البحرية	٨٨-١٠٧
	المطلب الاول: محكمة العدل الدولية كآلية قضائية لتسوية منازعات الحدود البحرية	٨٩-٩٦
	الفرع الاول: ماهية محكمة العدل الدولية	٨٩-٩٣
	الفرع الثاني: دور محكمة العدل الدولية في تسوية منازعات الحدود البحرية	٩٣-٩٦
	المطلب الثاني: التحكيم ومحكمة قانون البحار كآليات قضائية لتسوية منازعات الحدود البحرية	٩٦-١٠٧
	الفرع الاول : التحكيم الدولي	٩٧-١٠١
	الفرع الثاني : المحكمة الدولية لقانون البحار كآلية قضائية لتسوية منازعات الحدود البحرية	١٠١-١٠٧
	الفصل الثالث: النزاع العراقي الكويتي بشأن حدود البحر الاقليمي	١٠٨-١٦٩
	المبحث الأول: البحر الإقليمي العراقي الكويتي	١٠٩-١٢٣

	المطلب الأول: البحر الإقليمي العراقي	١٠٩-١١٧
	الفرع الاول: الطبيعة الجغرافية للساحل العراقي	١٠٩-١١٤
	الفرع الثاني: البحر الإقليمي في التشريع العراقي	١٠٩-١١٧
	المطلب الثاني: البحر الإقليمي الكويتي	١١٧-١٢٣
	الفرع الاول: الطبيعة الجغرافية للساحل الكويتي	١١٧-١٢٠
	الفرع الثاني: البحر الإقليمي في التشريع الكويتي	١٢١-١٢٣
	المبحث الثاني: الابعاد التاريخية للخلافات بين العراق والكويت بشأن الحدود البحرية	١٢٣-١٤٤
	المطلب الاول: اتفاقيات ترسيم الحدود بين البلدين	١٢٤-١٣٣
	الفرع الاول: الاتفاقيات والمراسلات ١٩١٣-١٨٩٩	١٢٤-١٢٨
	الفرع الثاني: الاتفاقيات والمراسلات ١٩٦٣-١٩٣٢	١٢٤-١٣٣
	المطلب الثاني: قرارات مجلس الامن حيال ترسيم الحدود البحرية بين العراق والكويت	١٣٤-١٤٤
	الفرع الاول : مضمون قرارات مجلس الامن	١٣٤-١٤٠
	الفرع الثاني : أثر قرارات مجلس الامن على البحر الإقليمي العراقي الكويتي	١٤٠-١٤٤
	المبحث الثالث: سبل تحديد البحر الإقليمي العراقي الكويتي	١٤٤-١٦٩
	المطلب الاول: النقاط الخلافية بين البلدين	١٤٥-١٥٥
	الفرع الاول: منطقة خور عبد الله	١٤٥-١٥١
	الفرع الثاني: القضايا الخلافية بشأن تحديد البحر الإقليمي العراقي الكويتي	١٥١-١٥٥
	المطلب الثاني: القواعد الدولية المتبعة في تحديد المجالات البحرية ومدى ملائمتها لحالة البحر الإقليمي العراقي الكويتي	١٥٥-١٦٩
	الفرع الاول : مبدأ خط الوسط ومبدا الظروف الخاصة ومدى ملائمتهما لحالة العراق والكويت	١٥٦-١٦٣
	الفرع الثاني : العراق كدولة متضررة جغرافياً	١٦٣-١٦٩
	الخاتمة	١٧٠-١٧٢
	قائمة المصادر	١٧٣-١٨٥
	الواجهة باللغة الانجليزية	A

المستخلص

تكتسب المنازعات البحرية بشكل عام وتلك المتعلقة بالبحر الإقليمي بشكل خاص، أهمية متزايدة في العلاقات الدولية المعاصرة، لما لها من انعكاسات استراتيجية وسياسية واقتصادية وقانونية على الدول والمجتمع الدولي ككل، تلك البقعة من المياه التي تشكل واجهة للدول ومصدر للثروات وأحد مناطق سيادتها، كما يؤدي تحديد البحر الإقليمي الى تحديد المناطق البحرية الأخرى والتي اعترف بها القانون الدولي للدول الساحلية. ولهذه الأسباب تبرز أهمية فهم الاليات القانونية الدولية لتسوية هذا النوع من النزاعات، وقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 لتضع آليات متنوعة ومختلفة لمعالجة النزاعات البحرية او تلك المتعلقة بالبحر الإقليمي، إضافة الى الفقه والعمل الدولي، كما وضعت الاتفاقية طرق وأساليب لقياس البحر الإقليمي.

إن فهم آليات التسوية يتطلب اولاً معرفة مفهوم البحر الإقليمي وحقوق الدول المطلة وغير المطلة عليه، وكيفية قياسه بصورة صحيحة وبما يحفظ حقوق الدول المشاطئة له عن طريق خطوط الأساس، سواء أكانت العادية أم المستقيمة، مع الاخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الجغرافية للساحل.

تتنوع اليات تسوية النزاعات البحرية بين الوسائل الدبلوماسية والوسائل القضائية، من المفاوضات والمساعي الحميدة والتوفيق الى الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المنظمات الإقليمية والدولية في السعي لتسوية النزاعات بين الدول حول المناطق البحرية، وصولاً الى الآليات القضائية من محكمة العدل الدولية والتحكيم والمحكمة الدولية لقانون البحار.

ويُعدّ النزاع بين جمهورية العراق ودولة الكويت أحد أهم نماذج النزاعات بشأن البحر الإقليمي، وقد أكتسب أهمية بالغة لما شكّله من تأثير على المستويين الإقليمي والدولي، كما ان للنزاع خلفية تاريخية عميقة، منذ انكفاء الدولة العثمانية ووصول الاستعمار البريطاني، ومن ثم استقلال العراق والكويت، وصولاً الى ١٩٩١ والغزو العراقي الكويتي وما شكّله من لحظة فارقة، فقد ادّى الغزو الى إصدار مجلس الأمن جملة من القرارات تضمنت تشكيل "لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود"، وهي سابقة في تاريخ الأمم المتحدة، وقد قامت اللجنة بترسيم الحدود البرية والبحرية استناداً الى القانون والعرف الدولي، ومع ان العراق رفض قرارات اللجنة الا انها استمرت بالعمل كما صادق مجلس الامن على أعمال اللجنة وكذلك على الوضع الحدودي الجديد، وقد أدى ترسيم الحدود من قبل اللجنة الى تعقيد مسألة تحديد البحر الإقليمي العراقي – الكويتي، نظراً لتسببه بأضرار بحرية بالغة على العراق خاصة وأت العراق دولة متضررة جغرافياً اصلاً، وبعد عام 2003 وتغيرّ النظام في العراق، خاض الجانبان عدة مفاوضات إضافة الى توقيع عدد من الاتفاقيات ولكن دون الوصول الى نتائج حقيقية تفضي الى حلّ النزاع، ومن خلال هذه الدراسة، نستعرض أهم الآليات الممكنة لتسوية النزاع بشكل منصف ومرضي وبما يحفظ حقوق الطرفين.

المقدمة

اولاً: التعريف بالدراسة

يمثّل البحر الإقليمي حزاماً مائياً ملاصقاً للسواحل البرية للدولة، ومع تطور التجارة العالمية وازدياد الحاجة للموانئ البحرية في الاستيراد والتصدير، اكتسب أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة في الوقت الحاضر، كذلك فهو لا يعتبر فقط امتداداً جغرافياً للدولة، بل يشكل جزءاً لا يتجزأ من سيادتها، اذ تمارس الدولة سلطاته عليها كما هو حال الإقليم البري، مع بعض الاستثناءات المحدودة مثل المرور البريء للسفن الأجنبية.

هذه الأهمية المتزايدة للبحر الإقليمي تجعله في كثير من الأحيان، محط خلاف ونزاع بين الدول المتجاورة، خاصة فيما يتعلق بتحديد حدوده وتطبيق الحقوق والالتزامات الناشئة عنه.

لقد شهد القانون الدولي تطوراً كبيراً في تنظيم المسائل المتعلقة بالبحر الإقليمي، فمنذ مبدأ "مدى قذيفة المدفع" وصولاً الى اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ والتي أصبحت المرجع الرئيسي في تحديد مدى البحر الإقليمي، وحقوق والتزامات الدول في نطاقه، فضلاً عن باقي المناطق البحرية، تطور النظام والقانون الدولي بشكل ملحوظ، ومع ذلك، أصبح تطبيق هذه القواعد والمبادئ يواجه صعوبات جمة، خاصة في ظل التعقيدات الجغرافية والخلافات التاريخية والمصالح السياسية والاقتصادية المتناقضة.

تتعدد في ضوء القانون الدولي وسائل تسوية المنازعات الدولية، البحرية منها بشكل خاص، فبين الوسائل الدبلوماسية والتي تشمل المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة، وصولاً للوسائل القضائية مثل محاكم التحكيم ومحكمة العدل الدولية، فضلاً عن محكمة قانون البحار والتي شُكّلت بناءاً على الاتفاقية الجديدة، تبرز أهمية توافر الإرادة السياسية بالوصول الى حل عادل وبشكل سلمي، وبالاعتماد على طبيعة النزاع وتعقيداته يمكن اختيار الآلية المناسبة.

إن دراسة النزاعات الحدودية البحرية تكتسب أهمية خاصة في الشرق الأوسط – فضلاً عمّا سبق – بسبب التداخل الجغرافي والخلفية التاريخية للنزاع، ويبرز هنا النزاع العراقي الكويتي كنموذج حي لدراسة كيفية نشوء هذا النوع من النزاعات وتطورها، والآليات التي تم اللجوء اليها لتسويتها، وكذلك التحديات التي واجهت العملية.

وقد مرّت العلاقات العراقية الكويتية بفترات متباينة، شهدت خلالها تغيرات وتوترات واضطرابات كبيرة، كان الدافع الأساسي لها هو القضايا الحدودية بين البلدين، وقد تفاقمت حدة هذه الخلافات في فترات معينة أدت في النهاية الى حرب الخليج الثانية 1991 وتدخل الأمم المتحدة ومجلس الامن لفضّ النزاع، وما تلاها من قرارات وتشكيل لجنة ترسيم الحدود بين البلدين.

إن دراسة الكيفية التي تم بها التعامل مع النزاع، والآليات التي تم استخدامها في ترسيم الحدود، تقدم دروساً قيّمة حول فعالية المجتمع والقانون الدولي وتأثير العوامل القانونية والسياسية في تسوية النزاعات الدولية، كما يمكن من خلالها استخلاص الدروس التي يمكن أن تساهم مستقبلاً في تسوية المنازعات، ومنع تفاقمها.

إن الهدف من هذه الدراسة تقديم فهم أعمق لمفهوم البحر الإقليمي في القانون الدولي واستعراض الآليات الممكنة في تسوية المنازعات الدولية، وتطبيق هذه المفاهيم والآليات على حالة العراق الكويت فيما يخص الحدود البحرية والبحر الإقليمي بشكل خاص.

كذلك تهدف هذه الدراسة الى البحث في أسباب النزاع وتحليله، وتقييم الجهود التي بذلت – وما زالت – لتسويته، واستخلاص الدروس المستفادة من التاريخ والتي يمكن أن تساهم في تعزيز التعاون ووضع خارطة طريق لتسوية الخلافات بين الجيران في المنطقة من خلال الأسس والاليات القانونية، وبما يخدم مصالح الجميع.

ثانياً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة للبحر الإقليمي استراتيجياً واقتصادياً، لذا، هي محاولة لتقديم فهم أعمق للبحر الإقليمي والحقوق والالتزامات المتعلقة به، كذلك تنبع أهمية الدراسة من معرفة الاليات الممكنة في تسوية المنازعات البحرية بشكل عام، والبحر الإقليمي بشكل خاص، وتقييمها.

و يتعلق الجزء الأهم من البحث في دراسة النزاع العراقي الكويتي لما يشكله هذا النزاع من أهمية على المستوى الإقليمي والدولي، والمحطات التي مرّ بها، ونقاط الخلاف ومحاولة فهمها من اجل الوصول الى حل عادل وسلمي وبشكل يخدم مصالح الطرفين عن طريق استخلاص الدروس ووضع التوصيات المناسبة.